طرح بدائل تابعة لها لتمثيل هذا النضال تخضع لوصايتها وارادتها وتعمل من ضمن استراتيجيتها هي .

وقد أحبط المؤتمر كل هذه المحاولات وتراجعت كل الوفود العربية عن هذه الطروح مدعية بأنها جميعها صيغ « لفظية » غير هامة والمهم هو دعم القضية الفلسطينية بشكل عام حتى تظهر كافة الوفود العربية متحدة متماسكة !!*

ان الانتصار الفلسطيني بالنسبة لقضية التمثيل والشرعية هام في هذه المرحلة لمواجهة العدو الصهيوني — الامريكي المستشرس ولمواجهة النظام الاردني وللحفاظ على وحدة العمل الثوري الفلسطيني واستقلال الارادة الثورية الفلسطينية واستمرار الكفاح المسلح ولرفض وصاية الانظمة التي لا تقاتل والتي تريد اسكات صوت البديل الفلسطيني الثوري الرافض للاستسلام والمساومات .

أن هذا الانتصار لن يستمر الا بنضال طويل وشاق أمام كل المؤامرات التي تمتلىء بها آفاق الايام المقبلة الصعبة والتي تحتاج الى صلابة الثوار وعزيمتهم ووضوح رؤيتهم وحكمة قيادتهم .

## خاتمة :

وتبقى هناك أسئلة عديدة يمكن أن تطرح عن فاعلية دول عدم الانحياز وعن اتجاهاتها وتماسكها في واقع دولي دينامي متحرك ، لقد كانت هناك اتجاهات في المؤتمر تدعو الى توسيع قاعدة كتلة عدم الانحياز لتشمل كل دول العالم الثالث بل وبعض الدول الاوروبية مع تركيز نشاط هذه الدول على القضايا الاقتصادية : المالية والتجارية ، وتجلى هذا الاتجاه في قبول عمان وبوتان ومالطه أعضاء عاملين واستمرار العضوية للاردن واندونيسيا ، والعضوية المراقبة للبرازيل وبوليفيا ، وهي دول ذات انظمة منحازة للخط الاستعماري بشكل واضح وتمارس القمع الارهابي ضد كل القوى الوطنية والتقدمية داخلها . وتجلى هذا الاتجاه كذلك في محاولة الحصول على الاجماع في كل القرارات واستبعاد الموضوعات التي لا اجماع عليها ، وتجلى ذلك باقرار مهاجمة عملاء أمريكا مثلا ورفض مهاجمة امريكا نفسها . ولكن كان هناك اتجاه آخر أكثر نضالية يصر على ان دور دول عدم الانحياز هو أساسا النضال ضد السيطرة الاستعمارية بأشكالها التقليدية والسافرة وكذلك بأشكالها الاقتصادية الجديدة ، وهو اتجاه يطالب ويصر على اتخاذ الخطوات العملية الملموسة بدلا من قرارات التأييد العامة ويطالب بخلق اطار تنظيمي مستمر لدول عدم الانحياز وبالعضوية العاملة لحركات التحرر ، وكان هذا الاتجاه للاسف هو الاضعف في المؤتمر بشكل عام وان نجح في تحقيق عدة انتصارات في قضية فلسطين ودعم حركات التحرر وكذلك في طرحه لخط ثوري بالنسبة للقضايا الاقتصادية المطالبة بفرض السيطرة على الاستثمارات الاجنبية وعلى حق الدول في تأميم الشركات الاجنبية لتستعيد سيطرتها على مواردها القومية . لا زال هناك غموض حول الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول ضمن ما يسمى « بالوفاق الدولي » وعن قدرتها على احداث تغيير حقيقي في موازين القوى لصالح الشعوب المستعبدة والمستغلة، بل لقد كانت هناك شكوك حول امكانية وقف بعض الدول الاعضاء من الاستمرار في التآمر لمصلحة الدول الاستعمارية ضد شعوب وحكومات أعضاء آخرين او حول قدرة هذه الدول على حماية بعضها البعض من العودة تحت السيطرة الاستعمارية مرة أخرى

---

* في الواقع انه باستثناء وفد او وفدين عربيين كانت كل الوفود الاخرى تقدم دعمها للوفد الفلسطيني وللقرارات الفلسطينية .